الأنوار
الجمعة 11 تموز 2008 العدد 16863
14

ردت على نقابة موظفي «هيئة اوجيرو»

«الهيئة المنظمة»: طموحنا توفير آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات

اكدت الهيئة المنظمة للاتصالات ان طموحها توفير آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات، كما اكدت على مطالبتها بالاسراع في انشاء شركة اتصالات لبنان لما في ذلك مصلحة وطنية عليا.

ولفتت ايضا الى انها ستأخذ كل التعليقات الواردة في المؤتمر الصحافي الذي عقدته نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات بعين الاعتبار.

اذا تعليقا على تصريح رئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان «اوجيرو» جورج اسطفان والذي رد فيه على رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير قطاع الاتصالات صدر بيان امس عن الهيئة جاء فيه:

اولا: ان برنامج تحرير قطاع الاتصالات هو مسودة طرحت للاستشارات العامة في السابع من نيسان ٢٠٠٨، وقد نشرت على موقع الهيئة الالكتروني تشجيعا لمشاركة اكبر عدد من المعنيين في قطاع الاتصالات، وهنا تجدر الاشارة الى اهمية عملية الاستشارات العامة التي تشكل جزءا جوهريا من العملية التنظيمية، وهي الوسيلة التي تمكن الناس والمؤسسات المتأثرين بقرارات الهيئة من التفاعل معها وابداء الرأي في ما تفعله هذه الهيئة ولماذا.

ثانيا: لقد دعت الهيئة المنظمة للاتصالات خطيا وزارة الاتصالات وهيئة اوجيرو الى ابداء الرأي والتعليق على المسودة المطروحة بصفتهما المشغل الوطني الابرز، وكان من الضروري ان يسعى المسؤولون في هاتين المؤسستين الى تأمين مشاركة اكبر عدد من كوادرهما في عملية الاستشارات الجارية، وتحضير الرأي العلمي المبني على المعطيات المتوافرة لديهم ووجهة نظرهم في المسودة المطروحة، ولكن، لاسف الهيئة الشديد، لم يصل للهيئة من قبل اي منهما اي رد رسمي عبر القنوات المحددة في الاستشارات لا خلال فترة الاستشارات ولا بعد انتهائها، وذلك رغم دعوات الهيئة المتكررة لهما بالمشاركة الفعالة نظرا لموقعهما الهام في السوق اللبنانية.

ثالثا: يسر الهيئة المنظمة للاتصالات ان يصلها، ولو عبر الاعلام، رأي نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان على مسودة برنامج تحرير قطاع الاتصالات، وتؤكد انها ستأخذ التعليقات الواردة فيه بعين الاعتبار، كما تفعل عادة مع كافة الردود التي ترد. علما ان الهيئة تراجع كافة الردود التي تصلها وتتدارسها وتجري التعديلات على ضوء ما تقتضيه مصلحة البلد وذلك قبل أن تصدرها في نسختها النهائية.

رابعا - ان الهيئة تشارك نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان في نقطة مهمة، وهي المطالبة بالاسراع في انشاء شركة اتصالات لبنان Liban Telecom لما في ذلك من مصلحة وطنية عليا، وقد صرحت الهيئة مرارا بموقفها هذا الا انها تلفت نظر الجميع الى كون هذا الموضوع خارج اطار الصلاحيات التي منحها اياها قانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١ ويبقى من صلاحيات مجلس الوزراء حصرا.

خامسا - يهم الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان ان تذكر المعنيين كافة بالمادة ٥٠ من قانون الاتصالات الرقم ٢٠٠٢/٤٣١ والتي تعنى بانتقال كافة الصلاحيات التنظيمية من الوزارة الى الهيئة فور مباشرة عملها. انطلاقا من ذلك، تؤكد الهيئة عدم وجود اي خلاف قانوني حول صلاحيات الهيئة في تنظيم القطاع منذ تاريخ مباشرة عملها، وهي تقوم بذلك معتمدة مبادئ المشاركة والشفافية والمحاسبة، وقد طرحت حتى تاريخه اكثر من احد عشر (١١) مشروعاً تنظيمياً للاستشارات العامة، واصدرت نظامين في صيغتهما النهائية هما نظام القوة التسويقية الهامة ونظام الترابط لاهميتهما في توضيح اسس التنافس الصحيح لأي مشغل او مستثمر حالي او محتمل قريبا.

مزايدة عالمية

ان الهيئة، اذ تذكر بالمبادئ التي تؤمن بها وتطبقها منذ تأسيسها، تأمل في اعادة اطلاق عملية مزايدة الخليوي العالمية قريبا جدا، وتؤكد عزمها على اطلاق مزايدة عالمية في القريب العاجل لمنح تراخيص الحزمة العريضة، وتبقى على ثقة تامة بان هذه العملية ستؤمن للبنان استقطاب الاستثمارات اللازمة لانشاء منصة الياف بصرية (Fiber Optic) لنقل وربط المعلومات بين كافة المناطق ضمن تغطية وطنية شاملة مع ترابط وسعات دولية تلبي حاجة السوق اللبنانية، ومع خدمات ذات جودة عالية معتمدة على تقنيات حديثة يفتقدها للاسف لبنان وتتوافر في بلدان اخرى، لمصلحة كافة مقدمي الخدمات في لبنان، ولمصلحة المستهلك اللبناني اولا واخيرا.

وان الهيئة، من خلال الانظمة والخطط التي تضعها، تقوم بتطبيق قانون الاتصالات الذي نص في مادته الاولى على مهمة واضحة وصريحة، الا وهي تنظيم قطاع الاتصالات على الاراضي اللبنانية، وقواعد تحويله او تحويل ادارته كليا او جزئيا الى القطاع الخاص، بما في ذلك دور الدولة في ذلك القطاع.

كذلك الامر بالنسبة الى سياسة الدولة اللبنانية، اذ تقوم الهيئة بتنفيذها والتقيد بالتزاماتها إن في قطاع الخلوي او في باقي قطاعات الاتصالات الحيوية، وتطرح للاستشارات العامة تصورا وجدولا زمنيا السبل التحرير المطلوب، بما في ذلك طبعا منح شركة اتصالات لبنان الترخيص المنصوص عليه في القانون ٢٠٠٢/٤٣١، والذي يشمل كل انواع خدمات الاتصالات من ثابتة وخلوية وحزمة عريضة وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"